مداخلة بعنوان:

أي علم اجتماع في ظل العولمة مرحلة اللايقينيات؟

الأستاذ:بوزيد نجوى

"جامعة بجاية"

توطئة:

إن الحديث عن العلوم الاجتماعية والإنسانية عموما وما يرتبط بها من اشكاليات ابستمولوجية معرفية ومنهجية بدأت بالتساؤل عن علمية هذه التخصصات ، الامر الذي انجر عنه العديد من الانشغالات التي أرقت المهتمين بها والخائضين في مجالاتها.

وبين المؤيد والمعارض ظل الجدل قائما ، في زمن العولمة ، حول مفهوم الكونية الذي أعطى لفئة العلوم الطبيعية والدقيقة صيتا كبيرا. وعلى ما أعيب على التخصصات الاجتماعية والإنسانية من عجز في استكمال هذه الخاصية ، ورغم الجهود المبذولة في تطويع موضوع البحث لاستيفاء الخاصية العلمية إلا أن مفهوما آخر يفرض نفسه ويربك تلك فكرة المقارنة بين المادة والإنسان كموضوعي بحث ، وهنا يقصد بالخصوصية.

ان مفهوم الخصوصية يتعلق من جهة بالإنسان كموضوع بحث مميز ومختلف عن غيره مما يعطي مجالات البحث فيه تميزا واختلافا وبالتالي تختلف تباعا مناهج وتقنيات التقصي وكذلك اعادة التفكير في مفهوم التقنين والتكميم والتعميم.

من الجهة الثانية تأخذ الخصوصية بعدا زمانا ومكانيا.ولعل التساؤل الذي يمكن ان يلخص ذلك المتعلق بمدى نجاح بل وموضوعية تطبيق البراديغمات واستنبات مفاهيم في زمنين متباعدين أو في بيئتين مختلفتين بدء بالجغرافيا ووصولا الى التاريخ والتنشئة ومختلف الظروف المحيطة بالإنسان والتي تعمل حتما على صقل وتكوين شخصيته بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.وليس أدل على ذلك من اختلاف البراديغمات السوسيولوجية بين علم الاجتماع الامريكي و نظيره الفرنسي بل الفرنسي والألماني ، فلماذا ياترى ازدهر علم اجتماع العمل في امريكا بمقاربات امبريقية في حين عرف علم اجتماع التنظيمات تطورا في فرنسا؟

مما سبق بات لزاما التطرق لإشكالية السياقات المحيطة بنشأة وتطور العلوم الاجتماعية والإنسانية عموما ودون الدخول في متاهة التفرقة بين الاثنين ، ذلك أن الهدف من ذلك ابراز أن الازمة التي عرفتها ولازالت تعرفها والتي أخذت أبعادا أكثر عمقا في الوطن العربي تتعلق أساسا في طريقة ادراجها ضمن الشعب المدرسة بالجامعات أو في كيفية وأهداف إنشاء مراكز البحث فيها.

-ماذا من النشأة والتطور؟

لا يخفى على الدارس في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية أن هذه الاخيرة تبقى ، شئنا أو أبينا غربية النشأة . وحتى إن كان هناك اعتراض من قبل البعض على ذلك بإسناد نشأة علم الاجتماع مثلا الى العلامة ابن خلدون ، إلا أن السؤال الذي يطرح الى أي مدى عملنا على تطوير ومتابعة بل وفهم ما تركه الرجل وغيره في شتى ضروب العلم والمعرفة ؟ اذن فالمقصود في هذه الورقة أن البحث في هذه العلوم عرف استمرارية ومواصلة في الغرب. وبالرغم التعثرات التي شهدتها إلا أن الباحثين لم يكلّوا في التجديد والمساهمة في فهم المجتمعات والأفراد وتقديم الحلول للمشكلات بل وحتى القدره على الوصول الى أعلى مستويات البحث والاستشارة ودخول وجال الخبرة.

جاء القرن التاسع عشر بظواهر جديدة ارتبطت بميلاد المجتمع الصناعي مما اعطى امكانية ظهور البحث في الظواهر الانسانية والاجتماعية. فعلى المستوى الاقتصادي نشأ نمط الانتاج الرأسمالي وفي المجال السياسي جاءت الثورات البرجوازية لتضع لتحل النظام الديمقراطي البرجوازي محل الاقطاعية المرتبطة بتوريث الثروة والسلطة ، وعلى المستوى الفكري استبدلت السلطة الكنسية بالعلم وكل ما يدخل ضمن فصل الدين عن الدولة وليقال " دعم القيصر لقيصر ".

ولعب التطور في العلوم الطبيعية من الفلك والطب والرياضيات كبير الأثر في محاولة إخضاع الظواهر المتعلقة بالإنسان الى مناهجها واختباراتها. ومن أهم المفاهيم آنئذ الامبريقية والتطورية ....الخ. وتزامنت مجمل التغيرات على كل المستويات في الغرب تغيرات في علاقة الانسان بمحيطه

وازداد الفضول في السعي الى معرفة وفهم السلوك الانساني. ونظرا لتشابك مظاهر الحياة وتشعبها ظهرت التخصصات الفرعية مما أحدث فعلا ثورة علمية في اعادة اكتشاف الانسان الذي يستحق أن يكون موضوعا للدراسة والتحليل لأنه مصدر الثروة بما لدية من قدرة على التفكير والإبداع يكتنزها عقله الذي حُجر عليه في القرون الوسطى.

ادى البحث في تلك الظواهر الجديدة للقرن التاسع عشر مثل الملكية الخاصة ، التصنيع ،الثروة ،المرأة المجتمع المدني ، الحرية ، القانون...الخ وبالموازاة مع الظواهر الطبيعية ، الى طرح الكثير من الاسئلة مما فتح المجال لتطوير آليات التقصي وأدواته. ومن أهم الانشغالات التي برزت الموضوعية في البحوث الانسانية والاجتماعية والمتعلقة في الاساس بالعلمية هذا ما أدى الى أدلجة " من الإيديولوجية " الطرح والتفكير في ظل التغيرات الحاصلة ، في علاقة البحث في الظواهر غير الطبيعية بالسياقات المجتمعية والفئات الاجتماعية وكذا علاقة السلطة بالبحث وتوجيه مساراته وفقا لضرورات ما.

لم يكن مسار تشكل وتطور البحث في الظواهر الانسانية والاجتماعية لينئ عن العوائق والمشكلات. ولزمن ليس بالقصير تعثرت البحوث موضوعاتيا ومنهجيا نتيجة تلك الآراء المنادية بتطبيق مناهج العلوم الطبيعية لدراسة الإنسان وطفت الى السطح صعوبات منها على سبيل المثال،

*صفة الاطلاقية:

إن النظر الى الظواهر على أنها مطلقة يتعارض وأهم مبادئ البحث العلمي ألا وهي النسبية ، والتي تسمح بالنظرة التجزيئية والتناول الجزئي لتبسيط الظاهرة وبالتالي فهمها وبناء نموذج معرفي علمي لها.

*خاصية التقنين والتعميم:

من أهم ما يصبو اليه البحث العلمي الوصول الى القوانين التي تعين أن توفر نفس الشروط يؤدّي ختما الى الحصول على نفس النتائج ، ولعل الهدف من وراء ذلك ليس الترف العلمي

والفضول الانساني وإنما التمكن من التحكم في الظواهر وتوجيهها والقدرة على التنبؤ وبالتالي توجيهها وتحقيق رفاهية الانسان وراحته.

بالموازاة يبدو التقنين وتعميم النتائج مرادا صعب التحقيق ، ذلك أن إعادة انتاج نفس الظروف المجتمعية لا يتأتّى إلا في الفترة نفسها ولكن ليس بدقة متناهية إذ " لا يمكن العبور من النهر مرتين " فالاطراد والرتابة ليسا طويلي المدى بشكل يمكن من صياغة قوانين بنفس صلابة القانون الطبيعي.

*تعقد الظواهر وصعوبة التنبؤ:

يضاف الى ما سبق تعقد الظواهر الانسانية نظرا لارتباط بعضها ببعض مما يصعّب عزلها ودراستها في أبسط صورها ، فالجانب النفسي للإنسان لا يمكن فهمه بعيدا عن الجانب الاجتماعي والنظام الاقتصادي لا يفهم الّا بربطه بالسياسي. اذن للظاهرة الواحدة أوجه متعدّدة لا تفهم الا باستكمالها جميعها و إلاّ حصل بتر في فهمها علميا.

إن تبادل التأثير هذا على أهمية اعتباره ، يقف حجر عثرة أمام إمكانية التنبؤ والتي تعدّ من أهم مقاصد العلم والبحث العلمي. فإذا كانت الطبيعة تتوفّر على امكانية كبيرة وواسعة لتوفّر نفس الظروف والشروط لإعادة التجارب والوصول الى القوانين العامة للظواهر الطبيعية ، فالأمر ليس سيان بالنسبة للظواهر الانسانية ، فالتنبؤ يبقى ظاهرة وحدثا اجتماعيا يتأثر بغيره من الظواهر بل وحتى علم الاقتصاد الأكثر قربا من الدقة قد أعلن تأزّمه مع الأزمة المالية الأخيرة ة والتي وفق عاجزا في التنبؤ بها سابقا أو لاحقا.

-البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربي وعوائق اعادة التأسيس:

حين نتساءل عن حالة البحث في الظواهر الانسانية والاجتماعية في الوطن العربي ، نجد الإجابة محبطة نوعا ما لدى الباحثين والذين يجدون مجالات بحثهم في حالة من التّأزّم والبعد عن عموم الانسان العربي واهتماماته. وقد قدّموا جملة من أوجه تلك الأزمة المتعدّدة التجليات ترتبط

في أساسها بالهوية والتماهي ، وهنا تساءل الكثير عن كيفية تغلغل و ايجاد تلك التخصصات في غير بيئتها وما انجرّ عنه من تبعات وعوائق؟

تمت الإشارة سابقا الى أن البحث في الظواهر الاجتماعية والإنسانية نشأ وتطوّر في الغرب ، وعليه يطرح إشكال التبيئة وإعادة التأسيس والصياغة وفقا للسياقات السوسيوتاريخية والثقافية غير تلك التي أوجدتها.

على غير ما افترض في نشأة العلوم وتطورها ، لم يأت الاهتمام بالعلوم الاجتماعية والإنسانية وفق استراتيجية واعية ومدروسة مواكبا لما عرفته المجتمعات العربية من تحولات تطلبت الفهم والتحليل ؛ لكنه اهتمام جاء في ظل الموجة الكاسحة لحركات التأورب والتغريب على إثر الغلبة الاقتصادية والعسكرية وما رافقها من توسّع لكبرى الامبراطوريات الغربية في ظاهرة الاستعمار. وفي موازين غير متكافئة ووفقا لولع المغلوب بتقليد الغالب، جاءت العلوم الاجتماعية على شكل موضة على يد جيل تكوّن في الجامعات الأوروبية.

وعلية ازدادت المهمة صعوبة ليقع الاصطدام بعقبتين اثنتين : أولاهما اغتراب متزايد مع الذات وإزاء القيم الكبرى التي تتمحور حولها نظرة الفرد العربي للعالم وثانيهما عدم إدراك لما ينتجه الغرب فهناك على قول أحد الباحثين " وهم مزدوج " بين الهوية الثقافية وروح الحداثة لتغدو الأزمة أزمة هوية بالأساس. وقد الباحثون في نفق ازمة مزدوجة : فهم مطالبون من جهة باستيعاب ما تعرفه العلوم في حد ذاتها من تطور فكري معرفي ومنهجي ، ومن جهة أخرى فهم وتعقّب مايطرأ على الواقع الاجتماعي من تغيرات. وهنا ازدادت حدّة التّأزّم بين الخصوصية والكونية مما أفرز مثلا سوسيولوجيات بعدد الجغرافيات على الخارطة وهذا بدوره أخضع البحث الاجتماعي للمساءلة والمحاكمة في زمن العولمة والزمن الافتراضي.

أدّى الدوران في هذه الدوائر المغلقة للجدل في الحيثيات التي لم تجد لها حلولا وإجابات متقاربة نظرا للعائق الايديولوجي والمؤسسي والسياسي في فهم العلاقة مع هذه العلوم ، الى عجز الباحثين الاجتماعيين في الوطن عن استكمال أهم أدوارهم في حلّ مشكلات مجتمعاتهم نظرا

لبعدهم عن واقعهم وانغلاقهم على أنفسهم سواء في التدريس النظري المجتر لما هو مستهلك أو في مراكز البحث وفقا لما يمليه القرار السياسي.

إزاء الوضعية المأزومة ظهرت مواقف متباينة حول شرعنة العلوم الاجتماعية والإنسانية في المجتمعات والثقافة العربية ؛ ففي حين رأى البعض بالتخلي جملة وتفصيلا عن هذه العلوم نظرا لأصلها الغربي الذي لا يتلاءم واقعه والمجتمع العربي مما لا يخدم قضاياه وهمومه، يرى أصحاب الموقف النقيض بصلاحية هذه العلوم الواسعة والكبيرة مما يسمح بانخراط الفرد العربي فيها والاستفادة من البحث فيها وذلك باسم العولمة والمواطن العالمي أين تتفوق الحضارة الغربية في مختلف المجالات مما يفرض علينا تتبّع نفس مساراتها للحاق بالركب. ويعلّق أصحاب هذا الرأي أن الحصار المفروض على علوم المجتمع عموما والاشمئزاز منها يعدّ من التّرهات بل أن التخلّف يعزى، من بين أسباب أخرى ، إلى عدم الاهتمام بها وتطويرها للمضي نحو الحداثة والتقدّم الحضاريين . في حين أن المناداة بالعودة الى التراث والبكاء على الاطلال يعدّان انهزامية وانغلاقا على الذات وعدم قبول الحوار والانفتاح على الآخر للاستفادة من تجاربه وخبراته.

بين الموقفين تولّد اتجاه توليفي في محاولة للموقف الوسط لا إفراط فيه ولا تفريط بين الانفتاح المبالغ فيه والانغلاق الزائد بحجة أن كل ما يأتي من الغرب غير مقبول لتناقضه مع الثقافة المهيمنة. وعليه هناك مجال للتعامل مع الارث المعرفي الآت من الحضارة الغربية ، لكن ذلك لا يتمّ إلا بالتفحّص والتّأنّي وإخضاع المفاهيم للغربلة والتمحيص والنقد البنّاء.

مع الموقف الوسط يطرح مفهوم التأصيل لا على مستوى المصطلحات فقط بل بالانخراط في المنظومة المجتمعية الكلية للوطن العربي بالممارسة البحثية لإعادة بناء العلاقة بين التخصصات وموضوعاتها ومناهجها بالاستناد الى المحلي والخصوصي من غير الحيلولة دون الانخراط في المنظومات المعولمة لا من منطق الضعف بل بترسانة معرفية صلبة منيعة تستمدّ قوّتها من محيطها الذي تضطلع فيه ببناء الفرد والمواطن الصالح.

– عن علم الاجتماع بين ظروف النشأة وضغوط الواقع

تجلّى من خلال المؤتمرات العلمية في مختلف أقطار العالم العربي أن اهتماما ملحوظا قد حظي به علم الاجتماع من خلال تناول تاريخ نشأته ومحطات تطوّره وحتّى انتكاسته وأزماته بالمقارنة بين الغرب والوطن العربي.وجاءت الجهود لمحاولة قيام علم اجتماع عربي تارة ، وعلم اجتماع العالم العربي أخرى بل قامت محاولات مايسمّى بأسلمة علم الاجتماع ذلك بحثا في معضلة البراديغمات الغربية والبحث عن البديل منها مما يلائم الظروف المحلية وكذا للخروج من حالة الصراعات والتشرذم والقائمة في الوطن العربي واستبدالها بثقافة الوحدة والالتحام وكذا الالتفاف حول القضايا المصيرية للأمة العربية والإسلامية. وأقيمت على هامش ذلك ملتقيات في القاهرة و أبو ظبي والكويت في ثمانينيات القرن الماضي.

وللإشارة فإن ظهور علم الاجتماع في الوطن العربي كان في الخمسينيات وأولى البلدان كانت مصر ، العراق ، سوريا ، لبنان ولتلتحق بلدن المغرب العربي في منتصف الستّينيات كالجزائر وتونس ولاحقا بعض دول المشرق والخليج العربي.

غير أن طرحا آخر يجد أن ظهور علم الاجتماع في الجامعات العربية بدء بالمصرية، جاء بالموازاة مع مشروع الحداثة الذي تبنّته الدول العربية خاصة تلك التي وضخت تحت نير الاستعمار. إذن تم ادراج هذا التخصص ضمن برامج التدريس بالجامعات وكذا مشاريع البحث ببعد ايديولوجي يهدف الى توسيل علم الاجتماع في تسويغ مشروع الحداثة وما ارتبط به من سياسات اقتصادية ومشاريع سياسية. وينضوي هذا التوجّه ضمن تحوّلات شكل الاستعمار الكلاسيكي بترسيخ التبعية بين المحور والمحيط.

للدخول في تفاصيل أكثر توضيحية يكمن الإشارة الى جهود باحثين بارزين في الوطن العربي من حيث التطرق الى المقاربات التي تبنّوها وكذا التقنيات التي استلزمتها المناهج المتبناة:

–التحليل البنيوي l'analyse structurale: عرفت البنيوية تطورا كبيرا وانتشارا واسعا خلال الستينيات من القرن الفائت خاصة في فرنسا. والمبدأ الأساس للبنيوية أن البنية هي

تفاعل بين الأجزاء المكوّنة لها وعليه فالجزء الواحد المعزول يفقد المعنى إذ لايمكن فهمه إلا في علاقته ببقية الاجزاء.

من علماء الاجتماع العرب البارزين الذين تبنّوا البنيوية نجد:

-''حسن النقيب ''في كتابه '' الدولة الاستدادية في المشرق العربي المعاصر''.

-عالم الاجتماع اللبناني ''زهير حطب'' في دراسة قام بها حول ''تطوّر بنية الأسرة العربية''.

-الفلسطيني''هشام شرابي'' والذي صار مفهوم البنية براديغما في كل أعماله.

-الباحث المصري'' سعد الدّين ابراهيم'' استعمل التحليل البنيوي لدراسة الرأي العام العربي حول الوحدة العربية.

-الجزائري'' علي الكنز'' تبنى التوجه البنيوي لدراسة التطوّر السياسي في الوطن العربي بعد اندثار الحكم العثماني .

-التونسي''طاهر لبيب'' درس البنية اللغوية والشعرية.

-المنهج المقارنla méthode comparative:

والذي يستند إلى الخصوصية بدء من البعد الجغرافي، وفي هذا الشأن أكّد دوركايم أن علم الاجتماع بطريقة أو بأخرى يستند إلى المقارنة ذلك أن الظواهر الاجتماعية منفردة.

في هذا الإطار لجأ شرابي الى المنهج المقارن في دراسة لتمثلات الانسان الغربي لدى نظيره العربي والعكس وبين المسيحي في بلاد المشرق والمسلم. ومن جهة أخرى قارن بين توجهات هؤلاء نحو قضايا مختلفة

من جهته أشار الباحث التونسي عبد الوهاب بوحديبة الى المقارنة بين الاسلام في الريف والإسلام الحضري وبين المذهب المالكي والحنفي.

أما ملحم شاعول فقد قارن بين الخطاب السياسي لمختلف أطياف المشهد السياسي اللبناني

وقارن حليم بركات بين مختلف القيم الاجتماعية المتناقضة كالسلفية والتقدّمية والتقليد والتجديد العاطفة والعقل وبين القيم المتعلقة بالشكل والمضمون....الخ.

-التحليل التطوّريl'analyse évolutionniste:

والذي تم تبنيه من البيولوجية على إثر أعمال 'داروين'و'لامارك' في تفسير تطوّر الأحياء. وعلى ما حقّقته التطورية من صيت عُرِفت لها إخفاقات لاحقا خاصة في دحض الفرضية القائلة أن أصل الانسان قرد، وأن المادة توجد في الطبيعة وهي لا تنفى بل تتحول وهذا يلغي فكرة الخلق.

وبالنسبة للتطورية الاجتماعية فقد أعطت التغيّر مسارا واتجاها مع الإبقاء على الحتمية والعفوية في كل تغيّر.وهنا نشير الى دراسة قام بها اللبناني 'بيدون' حول تطوّر تاريخ لبنان منذ أن أخذت البلاد هذا الاسم مرورا بالفينيقيّين الى العصر الحديث.

تناول 'ياسين صياد' بدراسة تطوّر المجتمع العربي منذ عصر الصيد الى الزراعة الى عصر التصنيع ثم عصر تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

في مصر درس'حيدر ابراهيم علي'تطوّر وانتشار الحركات الاسلامية وكذا السودان، تونس والجزائر وكذا نشاطاتها في سوريا، فلسطين واليمن.

وفي العراق تبنّى 'علي الوردي' المنهج التطوّري لدراسة المجتمع العراقي منذ الحياة القبلية.

-التحليل الوظيفيl'analyse fonctionnaliste:

والتي عُرفت في الولايات المتّحدة الامريكية والتي فرضت النظرة الكلية والتبادلية بين الأجزاء بالتركيز على مفهوم الوظيفة إذ لايمكن لأي جزء أو نظام أداء وظيفته إلا ارتباطا بنظام آخر.

في علم الاجتماع تبنّى'مصطفى الطير' البنائية الوظيفية في دراسة حول الغش في الامتحانات في تونس.

-التحليل النّسقيl'analyse systémique:

النظام أو النسق هو المفهوم الرّئيس لهذا التحليل، والذي يتكوّن عند تعريفه من مجموع عناصر في تفاعل ديناميكي منظم وفقا للوظيفة المسندة إليه.

لفهم النظام الرأسمالي قام 'علي الكنز' بدراسة عنونها"العلاقات الأورو متوسطية" في محاولة لفهم تأثير العولمة على الحياة الاجتماعية وآثارها على المجال الاقتصادي ، السياسي ، الاجتماعي والثقافي. وأهمّ ما توصّل إليه الباحث أن نظام المعتقدات قد تأثر بتكنولوجيات الاعلام والاتصال الجديدة.

-معوقات البحث الاجتماعي في الوطن العربي:

وإن اختلف الباحثون في العالم العربي في ايديولوجياتهم فهم يتّفقون بإجماع شبه تام على وجود عوائق متعدّدة وكثيرة يواجهها البحث في الظواهر الاجتماعية. وعلى ما تتوفّر عليه المكتبات ومراكز البحث من كمّ لا يستهان به من الدراسات الكمّية إلا أنها لا ترقى الى الفهم الجيّد للواقع العربي بل وكثيرة هي الإخفاقات في اختيار الموضوعات.

وإجمالا يمكن رصد العوائق بين الأيديولوجية السائدة و التي تتخذ موقفا سلبيا من البحوث الاجتماعية وتوجيهه أحيانا لتمرير الخطاب السائد. اضافة إلى ذلك تأثير النظم السياسية الاستبدادية والافتقار الى الديمقراطية والحجر على حرّية التعبير.

خاتمة:

حينما يتعلّق الأمر بالبحث الاجتماعي، تجد المجتمعات العربية والإسلامية نفسها أمام إشكالية الخصوصية في مواجهة عمليات التحديث في عالم صار قرية صغيرة. ومع الاعتراف الضمني أو الصريح بالخصوصية الثقافية إلا أن طغيان النسبية في التفكير والحياة والإبداع ونظرا للتسارع في التغيير، يعيب البعض على المفهوم استعمالاته الرامية إلى رفض الآخر والانغلاق على الذات وهذا ربّما يفتح المجال للتعثّر والانفتاح المفاجئ والغير مضبوط بعيدا عن المراقبة الذاتية المبنية على النّقد

البنّاء والنقاش الواسع بين المثقفين حول هموم الأمه. وربما هنا بالذات تبدو مهمّة الباحثين الاجتماعيين كبيرة، ونتساءل هل كان مصير الربيع العربي التّحوّل إلى حالة من الفراغ والتّيه لو أن صانعي القرار فسحوا المجال للاستشارة الاجتماعية؟